تحرك عاجل

مدافع عن حقوق الإنسان يواجه تهماً جديدة

خضع سجين الرأي نبيل رجب، يوم 12 سبتمبر/أيلول 2017، للتحقيق أمام نيابة الجرائم الإرهابية، فيما يتصل بتعليقات نُشرت على صفحات تحمل اسمه على موقعي "إنستغرام" و"تويتر". ويواجه نبيل رجب تهماً جديدة، من بينها "التحريض على كراهية النظام". كما ثارت مخاوف بشأن سلامته في أعقاب التحقيق معه أمام جهاز الأمن الوطني، في يونيو/حزيران 2017.

في 12 سبتمبر/أيلول 2017، خضع سجين الرأي والمدافع عن حقوق الإنسان **نبيل رجب** للتحقيق أمام نيابة الجرائم الإرهابية فيما يتصل بتعليقات وصورة نُشرت على صفحات تحمل اسمه على مواقع التواصل الاجتماعي في يناير/كانون الثاني 2017. وكانت صورة لملك البحرين، مصحوبة بالآية القرآنية "أَيَحْسَبُ أَنْ لنْ يَقدِرَ عليْهِ أَحدٌ"، قد نُشرت على صفحة تحمل اسم نبيل رجب على موقع "إنستغرام"، بينما نُشرت على صفحته على موقع "تويتر" تعليقات عن عدم التعامل مع مؤسسات الدولة بالإضافة إلى دعوة للتظاهر احتجاجاً على إعدام ثلاثة رجال في 15 يناير/كانون 2017. وقد نفى نبيل رجب تهم "التحريض على كراهية النظام" و"التحريض على عدم الامتثال للقانون" و"نشر أخبار كاذبة". ولم تتم بعد إحالة القضية للمحاكمة، ولكن يمكن إحالتها في أي وقت.

وكان نبيل رجب قد خضع للتحقيق أمام جهاز الأمن الوطني البحريني، في يونيو/حزيران 2017، بعدما أُعيدت للجهاز، في يناير/كانون الأول 2017، سلطات القبض والتحقيق في القضايا المتصلة "بجرائم إرهابية". وبالنظر إلى حالات بعض منتقدي الحكومة الذين تعرضوا مؤخراً للتعذيب على أيدي جهاز الأمن الوطني، فإن ثمة مخاوف شديدة بشأن سلامة نبيل رجب.

وتستمر محاكمة نبيل رجب فيما يتصل بتعليقات نشرها وأخرى أعاد نشرها على صفحته على موقع "تويتر" تتعلق بالحرب في اليمن وبادعاءات عن التعذيب في سجن جو. وفي 11 سبتمبر/أيلول 2017، قررت المحكمة الكبرى الجنائية في العاصمة البحرينية المنامة تأجيل جلسات المحاكمة إلى 27 سبتمبر/أيلول 2017. وقد يُحكم على نبيل رجب بالسجن لمدة 15 سنة في حالة إدانته. وكان نبيل رجب قد أُدين وحُكم عليه بالسجن لمدة سنتين، في 10 يوليو/تموز 2017،

AMNESTY INTERNATIONAL

بتهمة "إذاعة أخبار وبيانات وشائعات كاذبة عن الوضع الداخلي في المملكة تنال من هيبة الدولة واعتبارها"، وذلك فيما يتعلق بمقابلات تليفزيونية أجراها في عامي 2015 و2016.

يُرجى كتابة مناشدات فورا باللغة العربية أو الإنجليزية، تتضمن النقاط التالية:

- مطالبة السلطات البحرينية بالإفراج عن نبيل رجب فوراً ودون قيد أو شرط، باعتباره من سجناء الرأي، حيث احتُجز دونما سبب سوى ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير؛
- مطالبة السلطات بأن تضمن، لحين الإفراج عن نبيل رجب، عدم تعرضه للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، والسماح له بالاتصال بأسرته وبمحامين من اختياره، فضلاً عن حصوله على الرعاية الطبية الملائمة؛
- حث السلطات على احترام الحق في حرية التعبير، وعلى إلغاء القوانين التي تُجرم الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع، بما في ذلك المادة 216 من قانون العقوبات.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 إلى كل من:

ملك البحرين

جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

مكتب جلالة الملك

صندوق بريد: 555

قصر الرفاع، المنامة، البحرين

رقم الفاكس: 4587 1766 973+ (يُرجى الاستمرار في المحاولة)

وزير الداخلية

معالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة

وزارة الداخلية

صندوق بريد: 13، المنامة، البحرين

رقم الفاكس: 2661 1723 973+

البريد الإلكتروني: info@interior.gov.bh

تويتر: @moi_bahrain

وتُرسل نسخ من المناشدات إلى:

وزير العدل والشؤون الإسلامية

معالي الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة
وزارة العدل والشؤون الإسلامية
صندوق بريد: 450 ، المنامة، البحرين
رقم الفاكس: 1284 1753 973+
تويتر: @Khaled_Bin_Ali

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث السابع عشر للتحرك العاجل رقم UA 249/14. لمزيد من المعلومات، انظر:
http://www.amnesty.org/ar/documents/mde11/6716/2017/ar/

تحرك عاجل

مدافع عن حقوق الإنسان يواجه تهماً جديدة

معلومات إضافية

نبيل رجب هو رئيس "مركز البحرين لحقوق الإنسان"، ومدافع بارز عن حقوق الإنسان. وقد قُبض عليه في حوالي الساعة الخامسة فجراً يوم 13 يونيو/حزيران 2016، من منزله في قرية بني جمرة، الواقعة غربي العاصمة المنامة، على أيدي 15 شرطياً يرتدون ملابس مدنية، ثم اقتيد إلى مقر إدارة التحقيقات الجنائية. وفي اليوم التالي، اقتيد نبيل رجب إلى مقر النيابة العامة، ووُجهت له تهمة "إذاعة أخبار وشائعات كاذبة، من خلال حوارات تليفزيونية، من شأنها النيل من هيبة الدولة". وفي 26 يونيو/حزيران 2016، علم نبيل رجب، أثناء احتجازه، أنه سيمثل للمحاكمة يوم 12 يوليو/تموز 2016 فيما يتصل بتعليقات نشرها على موقع "تويتر" وتعليقات أعاد نشرها على الموقع ذاته تتعلق بالحرب في اليمن، وأُخرى تتعلق بادعاءات التعذيب في "سجن جو"، ووُجهت له تهم "نشر إشاعات كاذبة في زمن الحرب"، و"إهانة السلطات العامة [وزارة الداخلية]"، و"إهانة دولة أجنبية". وهو يرفض جميع هذه التهم. وفي 28 ديسمبر/كانون الأول 2016، أمرت المحكمة بالإفراج عن نبيل رجب. إلا إن السلطات رفضت الإفراج عنه، وأعادت القبض عليه فوراً واقتادته إلى الحجز للتحقيق معه بشأن مقابلات تليفزيونية أجراها في عامي 2015 و2016. وقد بدأت محاكمته فيما يتصل بهذه المقابلات في 23 يناير/كانون الثاني 2017، وانتهت في 10 يوليو/تموز 2017 بإدانته والحكم عليه بالسجن لمدة سنتين.

وقد احتُجز نبيل رجب رهن الحبس الانفرادي لما يزيد عن تسعة أشهر من مدة احتجازه، إلى أن نُقل إلى مستشفى وزارة الداخلية في منطقة القلعة لإصابته بمضاعفات في أعقاب جراحة أُجريت له في إبريل/نيسان 2017. ويُعد هذا الحبس الانفرادي لفترات طويلة انتهاكاً لمبدأ حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وبالرغم من التقارير الطبية الصادرة عن المستشفى، والتي تؤكد عدم قدرته على حضور جلسات محاكمته، فقد واصلت المحكمة عقد جلسات للمحاكمتين.

وكانت رسالة مفتوحة باسم نبيل رجب قد نُشرت في صفحات الرأي بصحيفة "نيويورك تايمز"، في 4 سبتمبر/أيلول 2016، وصفت الوضع في البحرين ومحاكمة نبيل رجب، كما حثَّت إدارة الرئيس أوباما على استعمال نفوذها للتوصل إلى حل للنزاع في اليمن. وفي اليوم التالي، استجوبت النيابة العامة نبيل رجب، ثم وجهت إليه تهمة "بث وإذاعة أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة ومُغرضة حول الأوضاع الداخلية للمملكة من شأنها النيْل من هيبتها واعتبارها"، وذلك على

خلفية مقاله. ولم يُحدد بعد موعد لمحاكمته بهذه التهمة. وفي 19 ديسمبر/كانون الأول 2016، نُشر مقال باسم نبيل رجب في صحيفة "لوموند"، وبعد يومين خضع للاستجواب في إدارة التحقيقات الجنائية، ونُسبت إليه تهمة "نشر بيانات وإشاعات وأخبار كاذبة ومغرضة تمثل إساءة لمملكة البحرين ودول مجلس التعاون [الخليجي] ومحاولة للإضرار بعلاقاتها". وقد أُحيلت القضية إلى النيابة العامة، ولكن لا يُعرف ما إذا كان قد وُجه إليه الاتهام رسمياً.

وكان نبيل رجب قد أتم، في مايو/أيار 2014، قضاء حكم بالسجن لمدة سنتين في سجن جو، بتُهم المشاركة في "تجمع غير قانوني"، و"الإخلال بالنظام العام"، و"الدعوة إلى تنظيم مظاهرات والمشاركة فيها" "دون إخطار مسبق"، وذلك في العاصمة المنامة خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار 2012. وصدر قرار بمنعه من السفر في نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه. كما قضى نبيل رجب، في الفترة من إبريل/نيسان 2015 إلى يوليو/تموز 2015، جزءاً من حكم بالسجن لمدة ستة أشهر، بتهمة "إهانة هيئات نظامية بطرق العلانية"، وذلك لنشره تغريدتين على موقع "تويتر" في 28 سبتمبر/أيلول 2014، اعتُبر أنهما تنطويان على إهانة لوزارتي الدفاع والداخلية. وقد أُفرج عنه يوم 13 يوليو/تموز 2015، لأسباب صحية بموجب عفو ملكي. وفي أغسطس/آب 2015، أُلغي قرار منعه من السفر، والمفروض منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2014، إلا إن محاميه علموا فيما بعد أنه صدر قرار جديد بمنعه من السفر، في 13 يوليو/تموز 2015، ولا يزال هذا القرار سارياً.

وتجدر الإشارة إلى أن السلطات البحرينية قد كثَّفت حملتها القمعية على الحق في حرية التعبير وحرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات وحرية التنقل، منذ مايو/أيار 2016، وخاصةً ضد المعارضين السياسيين ومن ينتقدون السلطات. (لمزيد من المعلومات، انظر تقرير منظمة العفو الدولية بعنوان: "البحرين: لا أحد يستطيع حمايتكم–عام من قمع المعارضة في البحرين"، مُتاح على الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde11/6790/2017/ar/). وكانت "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق" قد عُينت بموجب أمر ملكي، في 29 يونيو/حزيران 2011، وكُلِّفت بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت فيما يتصل بالمظاهرات التي اندلعت في عام 2011، وبإعداد تقرير عما توصلت له من نتائج. ولدى صدور تقرير اللجنة، في نوفمبر/تشرين الثاني 2011، تعهدت الحكومة علناً بتنفيذ توصيات اللجنة.

الاسم: نبيل رجب
النوع: ذكر